وسط العلاقات المتوترة بين واشنطن وموسكو، وعدم رد الكرملين حتى اليوم على اقتراح جو بايدن بعقد لقاء مع فلاديمير بوتين، فإن الطرفين يعملان على دفع مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي، وسيجتمعان اليوم في العاصمة النمساوية لهذا الغرض

النووي الإيراني يجمع أميركا وروسيا

مشاورات في فيينا لدفع المفاوضات رغم توتر العلاقات الثنائية

قال لافروف إن العلاقات الأميركية الروسية اسوأ مما كانت إبان الحرب الباردة (Getty)

فيينا، موسكو، واشنطن
العربي الجديد

على الرغم من الإشارات السلبية بين الولايات المتحدة وروسيا، مع حديث موسكو عن أن العلاقات الثنائية حالياً أسوأ مما كانت عليه إبان الحرب الباردة، وعدم رد الكرملين حتى الآن على اقتراح الرئيس الأميركي جو بايدن عقد قمة مع نظيره فلاديمير بوتين، فإن الملف النووي الإيراني يبدو أنه يعلو فوق هذا التوتر، مع اتفاق الطرفين على الاجتماع، اليوم الخميس، في فيينا لعقد مشاورات حول جهود إحياء اتفاق 2015.

وأعلن المندوب الروسي الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، ميخائيل أوليانوف، للصحافيين، أمس الأربعاء، أن هناك خططاً لعقد اجتماع ثنائي جديد بين وفدي موسكو وواشنطن في فيينا، اليوم الخميس. ويأتي هذا التصريح بعد يوم من إطلاق المرحلة الثالثة من المفاوضات الدولية بشأن إحياء الاتفاق النووي. وأشار أوليانوف إلى أن هناك «كل الدواعي للتفاؤل الحذر» إزاء المفاوضات القائمة، لافتاً إلى أن الأمور تتطور بطريقة قد تتيح قريباً حذف كلمة «الحذر» من هذه العبارة. ولفت أوليانوف إلى أن مسألة رفع العقوبات التي فرضتها على إيران إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لا تزال تشكّل موضع مفاوضات صعبة جداً، موضحاً أن الإيرانيين يسعون إلى تخفيف العقوبات قدر الإمكان، فيما يعتقد الأميركيون أن بعض العقوبات لا علاقة لها بالاتفاق النووي ولذلك يمكن إبقاؤها.

وكان أوليانوف قد التقى بمسؤولين من إيران والصين، لكنه لم يشر لما ورد في التسجيل المسرب لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، والذي اتهم روسيا بمحاولة إفشال الاتفاق النووي سابقاً.

من جهته، كان السفير الصيني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانغ شون، قد أعرب، مساء الثلاثاء، عن أمله في «أن تحافظ جميع الأطراف على قوة الدفع التي وصلنا إليها بالفعل في جهودها لإيجاد حل سريع لهذه المسألة المطروحة أمامنا (رفع العقوبات وعودة أميركا للاتفاق).

وتتولى ثلاثة فرق عمل من الخبراء مهمة إيجاد وصياغة حلول للقضايا الأكثر أهمية. وفي نهاية محادثات الأسبوع الماضي، قالت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون إنه لا تزال هناك خلافات كبيرة رغم تحقيق بعض التقدم في محادثاتهم الأخيرة غير المباشرة. وقال كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي للتلفزيون الإيراني الرسمي «نحن على الطريق الصحيح، لكن لا تزال هناك تحديات شاقة وتفاصيل صعبة».

وسيكون من بين التحديات التي تواجه الولايات المتحدة إقناع حلفائها الرئيسيين في منطقة الخليج بأن أي صفقة من شأنها أن تفتح الباب أمام التوصل إلى اتفاق نووي أقوى وأطول أجلاً، إلى جانب التعامل مع برنامج إيران للصواريخ البالستية وسلوكها في المنطقة. وأكدت الدول الغربية على أن تركيزها الأول ينصب على إحياء الاتفاق القائم بالفعل، قبل التعامل مع تلك القضايا.

وفي ظل مخاوف الحلفاء الخليجيين بشأن تلك الاستراتيجية، أجرى مبعوث الولايات المتحدة الخاص بإيران اتصالا بالفيديو معهم يوم الثلاثاء. وفي إشارة إلى الاتفاق النووي، قال المبعوث الأميركي روب مالي على تويتر «أجريت مناقشات جيدة مع شركائنا الخليجيين فيما يتعلق بوضع المحادثات بشأن (الاتفاق النووي) والأمن الإقليمي». وأضاف «في طريق العودة إلى فيينا لخوض الجولة التالية من المحادثات من أجل تحقيق هدفنا بالعودة معا للامتثال للاتفاق النووي».

في سياق متصل بالملف النووي، كانت الولايات المتحدة تتفق مع إسرائيل على تشكيل فريق عمل مشترك لتركيز الاهتمام على «التهديدات» التي تشكلها الطائرات من دون طيار والصواريخ «الدقيقة التوجيه»، التي تزود بها إيران جماعات موالية لها في منطقة الشرق الأوسط، وفق ما أعلن البيت الأبيض بعد محادثات بين مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان ونظيره الإسرائيلي مئير بن شبات، مساء الثلاثاء، في واشنطن. وأضاف البيت الأبيض أن المسؤولين عبّرا خلال الاجتماع عن قلقهم البالغ إزاء التقدم الذي تحرزه إيران في برنامجها النووي، واتفقوا على أن السلوك الذي تنتهجه طهران في منطقة الشرق الأوسط يمثل «خطراً كبيراً». واطلع سوليفان المسؤول الإسرائيلي على سير مفاوضات فيينا. وشدد على أن واشنطن ستتشاور مع إسرائيل عن كثب بشأن الملف النووي الإيراني، وفق البيان. وأكد سوليفان أن بايدن «يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها».

في هذه الأثناء، من غير المنتظر أن تتسع أجندة اللقاء الأميركي الروسي اليوم لتتناول مواضيع خارج إطار الملف النووي الإيراني. ويأتي اجتماع اليوم في ظل الأجواء المتوترة في العلاقات بين البلدين، والتي قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أمس إنها الآن أسوأ مما كانت عليه إبان الحرب الباردة بسبب غياب الاحترام المتبادل. وأكد لافروف في تصريحات للتلفزيون الروسي إبرازها». ودعا الرئيس الإيراني وزارة الاستخبارات إلى الوصول إلى المسربين ومحاكمة كل من ثبت تقصيره أو قصوره في الحادث، وقال إن ما حدث كان «سرقة». وأوضح أنه كان من المقرر نشر أجزاء من هذه المقابلات وإبقاء الأخرى سرية للأرشيف لاستفادة منها كوثائق لاحقاً، داعياً إلى الوحدة والانسجام في الداخل الإيراني. وأكد أنه «من خلال الفرقة والخلاف، لا يمكن رفع العقوبات وحل مشاكل المواطنين».

وفيما يتهم المحافظون وزير الخارجية بالتقليل من أهمية الدولي مطلع العام الماضي، غير أنه عبّر عن «أسف عميق» لتحوّل «مسألة نظرية سورة حول ضرورة التعاون بين الدبلوماسية والميدان إلى سجال داخلي، وأنه تم تأطير نقد بعض المسارات بصدق على أنه انتقاد شخصي». وأشاد ظريف بسليماني، وأكد أنه خلال العقود الأربعة الماضية حاول جاهداً تنفيذ سياسات بلاده والدفاع عنها بقوة، لكنه أضاف أنه «على صعيد التعبير عن الرأي المهني اعتبر أن المجاملات والرقابة الذاتية بمثابة خيانة».

قاليباف يهاجم القوات الاميركية

اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف ان «وجود القوات الاجنبية في المنطقة لن يحقق لها الامن، بل إن هذا الوجود مبعث للتهديد وعدم الاستقرار». وقال قاليباف في كلمة له امس الاربعاء إن «القوات الاجنبية في المنطقة، وعلى راسها القوات الاميركية، هي سبب تدهور الامن وضياع الفرص الاقتصادية في المنطقة وخارجها». واشار الى ان هناك تفاوتا اليوم بين شمال الخليج العربي وجنوبه بسبب وجود القوات الاميركية في المنطقة، معتبرا ان «الاميركيين جاؤوا لخلق ظواهر متعددة في المنطقة، وايجاد مسارات للسيطرة عليها».

اتهم روحاني المسرّبين المقابلة بالسعي لإفشال مباحثات فيينا

للحديث تتمة...

ليبيا: انتخابات من دون أحزاب

اسامة علي

في معظم الدول العربية، أصيب العمل الحزبي بنكسات كبيرة، لأسباب سياسية وأخرى اجتماعية ودينية، وكثيراً جداً لأسباب ثقافية بسبب ترسّخ مفهوم القبيلة والجهة والعشيرة، التي تتناقض مع النظام الحزبي العابر لهذه المفاهيم. كما أنّ بعض البلدان العربية فضّلت النظام العسكري الذي لا يتحمّل المنافسة والمشاركة السياسية أو النقد، وسط شعارات يدعي من خلالها أنه صمام أمان لاستقرار الدولة، وأنّ من يعارضه هو عميل وخائن للوطن. كذلك، فإنّ بعض القوى الدينية تحرّم الحزبية والديمقراطية والانتخابات، وتفضل العيش في نظم الاستبداد، حيث يوفّر لها توظيف النص الديني منفعة متبادلة مع الحاكم المستبد. ومع نجاح ثورة فبراير/شباط عام 2011، في الإطاحة بالحكم السابق في ليبيا، تسابق الليبيون إلى تأسيس الأحزاب وخوض التجربة الحزبية، حتى سجّلت مفوضية مؤسسات المجتمع المدني، 124 حزباً بين عامي 2012 و2013. لكن هذه الأحزاب تحوّلت بعد ذلك إلى مجرّد أرقام في سجلات المفوضية، بعد خوض أول تجربة انتخابية، والتي جاءت بالمؤتمر الوطني العام كأول برلمان للبلاد في أغسطس/آب 2012، لتعود الانتخابات وفق المنطق القبلي والجهوي مع ثاني تجربة انتخابية والتي جاءت بمجلس النواب عام 2014 إلى واجهة المشهد السياسي. وكان تأثير تلك الخلفية التي جاء منها النواب، كفيلاً بانقسامه السريع إلى جناحين: أحدهما في الشرق والآخر في الغرب.

وعندما عجزت الأمم المتحدة عن إيجاد حلول بواسطة الهياكل القائمة، وهي مجلس النواب ومجلس الدولة، سعت إلى تفكيك الأزمة وإعادة تركيبها بإنشاء ملتقى الحوار السياسي من خمسة وسبعين شخصاً، قالت إنهم يمثلون القوى السياسية في مناطقهم، في اعتراف ضمني منها بترسّخ منطق الجهوية، بل جاء بعضهم ممثلاً لحكم العسكر وتحديداً قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

هذه الخلفيات والمسارات، تدفع أي مراقب للمشهد في ليبيا للتساؤل عن طبيعة الانتخابات الوطنية التي يتحدّث عنها المجتمع الدولي والواجهات السياسية الحاكمة في البلاد، وكيف يتسنى إجراء انتخابات من دون وجود أحزاب تمثّل توجهات ورؤى الناخب. فوسط ترسخ ثقافة الجهة والقبيلة، لن يكون المشهد المقبل إلا تكراراً للماضي وإن اختلف الأشخاص.

استمرار تداعيات «التسجيل المسرب»

روحاني يحذّر من الانقسام... وظريف يأسف

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لا تزال تداعيات «التسجيل المسرب» لمقابلة سرية مع وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، والذي تطرّق فيها بشكل خاص إلى دور قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، في السياسة الخارجية، تتفاعل في إيران، وسط هجمات متصاعدة من أوساط محافظة على ظريف، فضلاً عن استمرار التساؤلات والتكهنات بشأن هوية المسرّبين وأهدافهم.

وتطرّق الرئيس الإيراني حسن روحاني، في كلمة متلفزة أمس الأربعاء، إلى هذا الملف الساخن الذي ألقى بظلاله على الساحة السياسية في إيران، متهماً المسربين بالسعي إلى إفشال مباحثات فيينا النووية، والتسبب في الانقسام الداخلي من خلال هذه التسريبات. وأضاف روحاني أن التسجيل سُرّب «في وقت وصلت مباحثات فيينا إلى قمة النجاح»، عازياً الهدف من ذلك إلى «إيجاد الفرقة داخل البلاد، وفي هذه الظروف بحثوا عن ذريعة أو قصة ووكالة «نوفوستي»، استعداد موسكو لتطبيع العلاقات مع واشنطن، لكنه طالب الولايات المتحدة بالتوقف عن اتخاذ موقف «متسيّد» وحشد حلفائها ضد روسيا والصين. وحذر من أنه إذا تخلت الولايات المتحدة عن حوار يقوم على الاحترام المتبادل على أساس توازن المصالح، «فسنعيش في أوضاع حرب باردة أو ما هو أسوأ».

وقال: «التوتر في حقبة الحرب الباردة كان كبيراً جداً وكانت أوضاع خطيرة متأزمة تظهر في تلك الحقبة من حين إلى آخر. لكن كان هناك احترام متبادل، أصبح الاحترام منقوصاً اليوم». ولفت لافروف إلى أن روسيا عرضت على الولايات المتحدة حلاً للنزاع الدبلوماسي، لكن إدارة جو بايدن رفضته. وأكد أن البلدين كان يمكن أن يعودا إلى العلاقات الطبيعية لو أن ذلك يعتمد فقط على موسكو، مشيراً إلى أن الجانب الروسي قام بمحاولات في هذا المجال فور تنصيب بايدن. فيما لفت إلى أن بايدن أكد في أول اتصال هاتفي له مع بوتين، أن واشنطن تعتزم إجراء تحليل جاد للعلاقات، ويأمل أن ينتج الكثير بعد هذه المحادثة. وتابع: «لكن نتيجة هذه المحادثة كانت عقوبات جديدة، أجبرنا على الرد عليها ليس فقط بالمثل، ولكن كما حذرنا مراراً نحن سنتصرف في نهاية المطاف بشكل غير متماثل. وهذا ينطبق، من بين أمور أخرى، على التفاوت الكبير في عدد الدبلوماسيين وغيرهم من الموظفين الذين يعملون في البعثات الدبلوماسية الأميركية في روسيا، متجاوزاً عدد دبلوماسيينا في الولايات المتحدة». وشدد لافروف على أن الاستقرار الدولي في العديد من المجالات مرتبط بالعلاقات بين موسكو وواشنطن.

وفي مؤشر آخر على التوتر بين البلدين، أعلن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن موسكو لم تعط بعد جواباً رسمياً على اقتراح بايدن عقد لقاء مع بوتين. وقال خلال موجز صحافي أمس: «لم يكن هناك أي جواب رسمي. ما زلنا ندرس هذا الاقتراح ونقّيمه. لعلكم تفهمون أن الوضع يحتاج إلى دراسة معمّقة، لأن تصريحات زملائنا في واشنطن عن القمة تصاحبها أحاديث عن ضرورة أن تدفع روسيا ثمناً ما وحتمية (خضوعها) لعقوبات ما». وعن إمكان عدم تنظيم قمة بوتين - بايدن، قال «لا مجال هنا للافتراضات، فهناك وضع محدد يحتاج إلى دراسته».

الرياض تتمسك بمبادرة وقف النار

الحوثيون يواصلون هجماتهم

لم يوقف الحوثيون هجماتهم، إن كان داخل اليمن أو باتجاه السعودية، على الرغم من تليين الأخيرة لهجتها اتجاههم

عدن ـ **العربي الجديد**

واصلت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الأربعاء، هجماتها على السعودية، على الرغم من أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، كان اعتمد قبيل يوم «لغة ناعمة» تجاه الجماعة، بينما اشتكت الحكومة اليمنية من «مؤامرة كبرى» تقودها إيران.

وأعلنت جماعة الحوثيين، أمس الأربعاء، استهداف قاعدة الملك خالد الجوية، جنوب غربي المملكة، بطائرة مسيرة. وقال المتحدث العسكري باسم الجماعة، يحيى سريع، في بيان مقتضب، إن سلاح الجو المسير التابع لجماعته «نفذ عملية هجومية على قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط»، مضيفاً أنّ «الهجوم تم بطائرة مسيرة من نوع قاصف 2k وكانت الإصابة دقيقة». وتابع: «يأتي هذا الاستهداف في إطار الرد المشروع على استمرار العدوان والحصار المتواصل على بلدنا العزيز». يأتي ذلك، بينما جدّد ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، طرح مبادرة وقف إطلاق النار لإنهاء الأزمة اليمنية، ودعا جماعة الحوثيين للجلوس على طاولة المفاوضات مع جميع الأقطاب، للوصول إلى حل يكفل حقوق جميع اليمنيين ويضمن مصالح المنطقة.

وجاء العرض الجديد أثناء مقابلة لولي العهد السعودي، مساء أول من أمس الثلاثاء، طغت عليها لغة دبلوماسية ناعمة تجاه الحوثيين، إذ أشاد بـ«نزعة الحوثي العروبية واليمنية»، التي تمنى أن تحيا بشكل أكبر بما يجعل الجماعة تراعي مصالحها ومصالح اليمن قبل أي شيء آخر، في إشارة إلى الأجندة الخارجية الإيرانية.

وعلى الرغم من الإشادة اللافتة التي جاءت مغايرة للخطاب السعودي المعتاد منذ 6 سنوات والذي يصف الحوثيين بـ«المليشيات الإيرانية»، أكد ولي العهد السعودي أن الانقلاب الذي نفذته الجماعة على الحكومة الشرعية «غير قانوني». وكشف بن سلمان عن طبيعة مخاوف بلاده من الحوثيين، وقال إنه «لا يوجد دولة تقبل أن يكون على حدودها مليشيات أو تنظيم مسلح». ولفت بن سلمان إلى أن المبادرة السعودية لوقف إطلاق النار وتقديم الدعم الاقتصادي مشروطة بـ«جلوس الحوثيين على طاولة المفاوضات»، من دون الكشف عن ماهية الدعم الاقتصادي وما إن كان يتعلق بمسألة إعادة إعمار ما دمرته الحرب أم أنه يقتصر على تقديم وديعة ومنح نفطية. ولم يصدر أي تعليق رسمي من الحوثيين حول الدعوة السعودية الصادرة للمرة الأولى من ولي العهد، لكن القيادي الموالي للجماعة، محمد المقالح، اعتبر عبر تويتر أن تصريح بن سلمان تجاه اليمن «إيجابي»، لافتاً إلى أن على السعودية ترجمته على الأرض بالمسارعة إلى وقف الحرب والحصار. في السياق، اعتبر السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، في تغريدة على «تويتر»، أمس، أن تأكيد ولي العهد سريان مبادرة وقف إطلاق النار «فيه إعلاء لمصلحة اليمن واليمنيين»، واصفاً بلاده بأنها «رائدة في صناعة السلام ودعم البناء والاستقرار في اليمن والمنطقة».

في الأثناء، واصلت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً مهاجمة إيران، متهمة إياها بقيادة «مؤامرة كبرى» ضدها، وذلك بالشراكة مع ما وصفتها بـ«مليشياتها الطائفية» في المنطقة. وقال وزير الإعلام معمر الإرياني في سلسلة تغريدات على «تويتر» مساء الثلاثاء: «يتعرض اليمن لمؤامرة كبرى يقف خلفها نظام طهران ومليشياته الطائفية، وعلى رأسها حزب الله اللبناني، والذي جاهر باطماعه التوسعية، وأقر بتدخلاته السياسية والعسكرية، ووجه كل إمكانياته لدعم انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية على الدولة، واستخدام المليشيا كأداة لتصفية حساباته الإقليمية». وذكر المسؤول اليمني أن «المؤامرة» التي يتعرض لها اليمن «تستهدف العبث بنسيجه الاجتماعي وتركيبته الديمغرافية، وتحويل أراضيه إلى منطلق لاستهداف دول الجوار ونشر الفوضى والإرهاب، والإضرار بأمن واستقرار المنطقة، وتهديد خطوط الملاحة الدولية».

وتتزامن هذه الاتهامات مع لقاء جمع أمس وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بكبير مفاوضي جماعة الحوثيين والمتحدث باسمها، محمد عبد السلام، في مسقط، بحسب ما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية. وأعرب ظريف عن أسفه من «ظروف الحرب المفروضة على اليمن»، داعياً إلى إنهاء الحرب ورفع الحصار. وأكد ظريف أن الحل في اليمن «سياسي»، معلناً دعم طهران لوقف إطلاق النار وإطلاق الحوار اليمني اليمني. من جهته، شكر عبد السلام إيران على «دعمها للبين»، مطلعاً ظريف على تطورات الأوضاع في اليمن.

في هذه الأثناء، تشهد محافظة مأرب النفطية معارك محتدمة إثر هجوم حوثي واسع على أبرز معاقل الحكومة اليمنية، للشهر الثالث على التوالي. وتوسعت رقعة المعارك، مساء الثلاثاء، إلى محافظة الجوف، حيث أعلنت القوات الحكومية أنها تمكنت من استعادة مواقع جديدة شرقي مدينة الحزم، وسط خسائر بشرية في صفوف الحوثيين، من دون الكشف عن رقم محدد لعدد القتلى. وذكر المركز الإعلامي للقوات الحكومية أن قوات الجيش الوطني، مسنودة برجال القبائل، «شنّت هجوماً معاكساً على مواقع الحوثيين، تمكنت من خلاله من تحرير عدد من المواقع في جبهة النضود». وكشف البيان عن خسائر مادية واسعة في صفوف الحوثيين، حيث أسفرت المعارك والغارات الجوية عن تدمير 11 دورية وعربة مدرعة، ومقتل جميع من كانوا على متنها.

وأقرّت وسائل إعلام حوثية أمس الأربعاء بوقوع غارتين للتحالف السعودي على مناطق في مواقع المرازيق والأقشع بالجوف، فضلاً عن 17 غارة على مديرية صرواح غربي مأرب.

إلى ذلك، تعرّض مقر وزارة الدفاع اليمنية في مدينة مأرب، مساء أول من أمس الثلاثاء، لقصف صاروخي شنه الحوثيون. وأكدت مصادر عسكرية أن الهجوم كان يستهدف وزير الدفاع الفريق محمد المقدشي، الذي نجا من القصف، فيما قُتل مدير دائرة شؤون الضباط في الوزارة، العميد عبد الغني سلمان وأصيب عدد آخر من العسكريين. وأكدت وزارة الدفاع اليمنية في وقت لاحق أمس مقتل سلمان.

أعلن الحوثيون استهداف قاعدة جوية سعودية بطائرة مسيرة

مقتل مسؤول عسكري في مواجهات مع الحوثيين بمأرب

بلغاريا تتّهم روسيا بتفجير مخازن ذخيرة

موسكو تطرد 7 دبلوماسيين

تستمر حرب الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية، مع إعلان موسكو، أمس الأربعاء، طرد سبعة دبلوماسيين من أربع دول من الاتحاد الأوروبي، سبق أن طردت دبلوماسيين روساً، تضامناً مع تشيكيا التي اتهمت أخيراً أجهزة الاستخبارات الروسية بالتسبب في عام 2014 بانفجار في مستودع للذخيرة، ما سبّب مقتل شخصين، وطردت على أثر ذلك 18 دبلوماسياً روسياً قدمتهم على أنهم جواسيس، فيما أنكرت موسكو أي صلة بالقضية. وبالتزامن، انتقل ملف تفجير مستودعات الذخيرة من تشيكيا إلى بلغاريا، مع إعلان مكتب المدعي العام البلغاري، أمس الأربعاء، وجود صلة بين ستة مواطنين روس وأربعة انفجارات وقعت بين عامي 2011 و2015 في مستودعات للذخيرة، بهدف إحباط عمليات تسليم أسلحة لأوكرانيا وجورجيا. وقالت المتحدثة باسم النيابة، سيكا مليفيا، في مؤتمر صحافي في صوفيا، إن «الأدلة الموثوقة للغاية التي بحوزتنا، تقود إلى نتيجة مفادها بأن الهدف من التفجيرات كان وقف عمليات التسليم» لهذين البلدين. وأضافت أن الانفجارات الأربعة لم توقع ضحايا أو جرحى، وجرت جميعها عن بعد، باستخدام أسلوب «متشابه». وأوضحت مليفيا أن شركة «إمكو» التابعة لتاجر الأسلحة البلغاري، إيميليان غيبريف، تستخدم المستودعات. وغيبريف كان ضحية محاولة تسميم مع نجله واحد مديري شركته في إبريل/ نيسان 2015. وأفادت مليفيا بوجود «شكوك مُسندة» تفيد بإمكان الربط بين هذه الأحداث المختلفة. وأشارت أيضاً إلى وجود صلة بـ«الجرائم الخطيرة المرتكبة على أراضي دول أخرى»، في إشارة إلى الانفجار القاتل في مستودع أسلحة تشيكي عام 2014 ومحاولة تسميم العميل المزدوج السابق سيرغي سكريبال باستعمال سمّ «نوفيتشوك» في بريطانيا عام 2018. وأشارت إلى أن بلغاريا تتعاون مع جمهورية تشيكيا «لمحاولة تحديد وجود شبكة روسية».

وكان غيبريف يملك ذخيرة في مستودعين استهدفا في تشيكيا، وأصدرت «إمكو» بياناً لم تتناول فيه مباشرة عناصر التحقيق، لكنها اتهمت النيابة بالتحرك في وقت متأخر بعد «إخفاء أنشطة المخابرات الروسية لسنوات». ونقل موقع «بيلنغكات» الاستقصائي عن مصادر عسكرية أوكرانية قولها، إن هذه الشركة «أدت دوراً حاسماً في تعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية عندما كانت وحدة أراضي هذا البلد مهددة». وذكر الموقع يوم الاثنين الماضي، أن «إمكو كانت المورّد الأجنبي الوحيد القادر على تزويد الجيش الأوكراني بالذخيرة»، المتوافقة مع أسلحة الحقبة السوفييتية.

في هذه الأثناء، أفادت وزارة الخارجية الروسية في بيان، أمس، بأنه يتعين أن يغادر روسيا قريباً ثلاثة دبلوماسيين من سفولفاكيا واثنان من ليتوانيا واحد من إستونيا واحد من لاتفيا، ودولهم أعضاء في حلف شمالي الأطلسي. وأوضحت موسكو أن سفراء ليتوانيا إيتفيداس بازاروناس، ولاتفيا ماريس ريبكستينز، وسلوفاكيا لوبومير ريهاك، بالإضافة إلى وكيل السفارة الأستونية أبلغوا بهذا القرار خلال استدعائهم أمس إلى مقر وزارة الخارجية الروسية.

واتهمت الوزارة دول البلطيق باتباع «خط معاد صريح» لروسيا، وذلك بالتعبير في القضية الحالية عن «تضامن زائف» مع براغ. وطلبت من الدبلوماسيين مغادرة البلاد خلال سبعة أيام. كذلك اتهمت موسكو براتيسلافا بـ«التضامن الزائف مع حملة الاستفزازات (التي شنتها) جمهورية التشيك ضد روسيا». وطلبت من الدبلوماسيين الثلاثة المعنيين مغادرة روسيا قبل 5 مايو/ أيار المقبل. وطردت موسكو براغ 18 دبلوماسياً روسياً قدمتهم على أنهم جواسيس.

وردت موسكو بأن طلبت من 20 دبلوماسياً تشيكياً مغادرة أراضيها، فيما أعلنت سلوفاكيا ورومانيا ودول البلطيق (ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا) طرد دبلوماسيين روس تضامناً مع براغ. وردت الوزارة الليتوانية في بيان على طرد دبلوماسييها، معربة عن أملها بأن توقف موسكو «دبلوماسيتها العدوانية». وأن تكفّ عن «إلقاء اللوم على الدول الأخرى في التصعيد الحالي، وتأخذ بالاعتبار «الإشارات» المرسلة من قبل الغرب.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد ندد يوم الاثنين الماضي بما أسماه «سخافة» اتهامات براغ. واتهم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، من جهته، تشيكيا بانتهاك «الاتفاقيات الدولية»، بتخزينها الغامأ مضادة للأفراد محظورة. وناشد وزير الداخلية التشيكي يان هاماتشيك، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي طرد دبلوماسيين روس تضامناً مع بلاده في مواجهة موسكو.

غيبريف كان يملك ذخائر في مستودعات الأسلحة في تشيكيا وبلغاريا (فرانس برس)

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

عون يتعهد بتصحيح العلاقات مع السعودية

أعرب الرئيس اللبناني ميشال عون (الصورة)، أمس الأربعاء، عن رفضه لأن تكون بلاده معبراً لما يمكن أن يسيء إلى السعودية ودول الخليج. وقال عون أمس إن «السعودية دولة شقيقة ويهمنا المحافظة على التعاون الاقتصادي القائم معها»، وذلك بعد منع المملكة دخول الخضروات والفواكه اللبنانية إلى أراضيها، إثر ضبط كمية كبيرة من المخدرات المهربة، مؤكداً بذل السلطات اللبنانية جهداً كبيراً لكشف ملابسات الحادث وتصحيح الأمور.

(الأناضول)

العراق: سجن ضباط إثر خرق أمني حدودي

أصدر وزير الداخلية العراقي، عثمان الغانمي، أمس الأربعاء، أوامر بسجن ضباط كبار، على خلفية هجوم لتنظيم «داعش»، قرب الحدود العراقية السعودية. ونقلت وسائل إعلام عراقية عن مصادر أمنية قولها إن الغانمي قرر توقيف 3 ضباط برتب كبيرة بسبب هجوم لـ«داعش» على نقطة تفتيش في منطقة عرعر، لافتة إلى أن الإجراءات جاءت على خلفية الهجوم وتمكن عناصر «داعش» من الاستيلاء على أسلحة من نقطة التفتيش.

(العربي الجديد)

اعتقال 54 مؤيداً لـ«الكردستاني» في السليمانية

اعتقل عشرات العراقيين المؤيدين لحزب العمال الكردستاني في مدينة السليمانية في إقليم كردستان العراق، الأحد الماضي، بسبب تنظيم تظاهرة احتجاجاً على الهجوم التركي ضد مواقع لـ«الكردستاني» في الإقليم. وقال الرئيس المشترك لحركة «الحرية للمجتمع الكردستاني»، محمد عبد الله، إنه «تم اعتقال 54 متظاهراً»، مشيراً إلى أنه جرى الإفراج عن بعضهم، فيما لا يزال آخرون في السجون.

(فرانس برس)

سورية: 51 طلبا للترشح لانتخابات الرئاسة

أعلن مجلس الشعب السوري (البرلمان) التابع للنظام، أمس الأربعاء، وصول عدد الطلبات لخوض انتخابات الرئاسة التي يعتزم النظام إجراءها في مايو/ أيار المقبل، إلى 51 طلباً، في انتظار حصولها على موافقة أعضاء المجلس، وذلك مع انتهاء المهلة الممنوحة لذلك. وأعلن المجلس عن التصويت لقبول دعوة برلمانات عربية وأجنبية لمواكبة هذه الانتخابات، من بينها برلمانات الجزائر وسلطنة عمان وروسيا وإيران.

(العربي الجديد)

فرنسا تعتقل أعضاء سابقين بـ«الألوية الحمراء»

أعلنت الرئاسة الفرنسية أمس الأربعاء، قرارها بتسوية خلاف مع إيطاليا حول أعضاء سابقين في منظمة «الألوية الحمراء» اليسارية، مطلوبين من روما، عبر توقيف 9 منهم، والبحث عن 3 آخرين. وهؤلاء مدانون في إيطاليا بارتكاب أعمال «إرهابية» في التسعينيات والثمانينيات. وذكر الإليزيه أن الرئيس إيمانويل ماكرون (الصورة) اتخذ القرار «بموجب طلبات تتعلق بمئتي فرد»، فيما أعرب رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي عن «ارتياحه» للخطوة.

(فرانس برس)

الحدث

بعدما بات تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في 22 مايو/أيار المقبل، أمراً متوقعاً إلى حد كبير، وسط ترقب لإعلان ذلك رسمياً في اجتماع للقيادة الفلسطينية اليوم الخميس، تداعت قوائم انتخابية عدة للتعبير عن رفضها لهذا التوجه

ترفض العديد من القوائم تأجيل الانتخابات (مجدي فتحي/Getty)

الانتخابات الفلسطينية

جهود أوروبية

اطلع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأربعاء، ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، سفين كون فون بورغسدورف، على جهود إجراء الانتخابات، بما في ذلك في القدس المحتلة، بحوره، أكد بورغسدورف مواصلة الاتصالات المكثفة مع الجانب الإسرائيلي لإجراء الانتخابات في القدس.

ساعات حاسمة تسبق إعلان التأجيل

رام الله ـ **العربي الجديد**

ساعات حاسمة تفصل الفلسطينيين عن معرفة مصير الانتخابات التشريعية المقررة في 22 مايو/أيار المقبل، والتي تسود تقديرات قوية بأن تُقدم القيادة الفلسطينية في اجتماع لها اليوم الخميس، على تأجيلها إلى موعد غير محدد، جراء عدم الحصول على رد من إسرائيل بالسماح بإجرائها في مدينة القدس المحتلة إلى الآن. واستبقت قوائم انتخابية عدة، القرار المتوقع صدوره اليوم بهذا الشأن، بالتعبير عن رفضها لهذا التوجه، واعتباره «جريمة دستورية»، بينما كانت لجنة الانتخابات المركزية تواصل عملها بعيداً عن المستجدات والأجواء التي سرت في الأيام الأخيرة.

وأعلنت لجنة الانتخابات، أمس الأربعاء، أن آخر موعد لتقديم طلب انسحاب القائمة المترشحة لعضوية المجلس التشريعي، هو اليوم الخميس، من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلي، مشيرة إلى أنه لن يتم استلام أي طلبات انسحاب تُقدم بعد هذا الموعد. وأشارت إلى أن نشر الكشف النهائي بأسماء القوائم ومرشحيها سيتم غداً الجمعة.

في الأثناء، كانت قوائم عدة مستنفرة رفضاً لتأجيل الانتخابات. واعتبرت «اللجنة القانونية العابرة للقوائم» الانتخابية الفلسطينية (لجنة تشكلت خلال اجتماع مجموعة من القوائم الإثنين الماضي) أمس الأربعاء، أنّ تأجيل أو عرقلة إجراء الانتخابات العامة في مواعيدها المعلنة «ينال من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويُنحدر بفاعله إلى درجة ارتكاب جريمة دستورية»، وفق ما جاء في مذكرة قانونية للرأي العام، تبنتها 15 قائمة انتخابية أمس. وطالبت المذكرة لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بـ«التمسك باستقلالها وعدم الاعتداد بأي قرارات تصدر خلافاً لحكم القانون والقواعد الدستورية ذات الصلة»، داعية النقابات المهنية كافة والمؤسسات الحقوقية والأهلية إلى «إعلان انحيازها للقيم الدستورية ومبدأ سيادة القانون، والتحضير لخوض المعركة القانونية والقضائية، حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني في ضمان انتظام المسار الديمقراطي». وأكدت المذكرة على «حق الشعب الفلسطيني في الاحتجاج السلمي، بمختلف أشكال التعبير بما فيها التجمع»، وأن اللجنة «في حالة انعقاد دائم واستعداد لاتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة، لمواجهة أي عبث في حق الشعب الفلسطيني في المشاركة السياسية».

ويستعد عدد من القوائم المرشحة لانتخابات المجلس التشريعي، لإطلاق فعاليات احتجاجية بدءاً من اليوم الخميس، ترامناً مع اجتماع القيادة الفلسطينية، رفضاً لتأجيل الانتخابات. وقالت هذه القوائم الانتخابية، في بيان صحافي مساء أول من أمس الثلاثاء، إنها شكلت لجنة تنسيقية عليا تضم رؤساء القوائم أو من ينوب عنهم، وممثلين عن المجتمع المدني، للإعلان عن برنامج تصاعدي قانوني وميداني لـ«التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المشاركة في الانتخابات التشريعية في موعدها في كل المحافظات، وفي القلب منها القدس». وأجمعت القوائم على ضرورة «إتاحة المجال لأهل القدس أن يقولوا كلمتهم ويحددوا الشكل المناسب لمشاركتهم في الفعاليات المتفق عليها». وجاء ذلك في لقاء موسع عقد مساء أول من أمس الثلاثاء، بين ممثلين عن قوائم انتخابية عديدة، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وشخصيات من الضفة الغربية، والقدس وقطاع غزة، وجاهيا في مقر «قائمة الحرية» (بقيادة القيادي المفصول من حركة فتح ناصر القدوة) في رام الله، وعبر تقنية «الزوم». وشارك في اللقاء أكثر من 70 شخصية، وذلك استكمالاً للاجتماع التشاوري بين القوائم الانتخابية الذي عقد مساء الإثنين الماضي.

من جهتها، جددت حركة «حماس» رفضها تأجيل الانتخابات. وقال علاء حميدان، المتحدث باسم قائمة «القدس موعدنا» الانتخابية في الضفة الغربية التابعة للحركة، إن قائمته ترفض «تأجيل الانتخابات». وأضاف حميدان في مقابلة مع وكالة «الأناضول»: «نحن مع عقد الانتخابات في كل الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس المحتلة». وتابع: «لا يجوز أن تكون القدس ذريعة للتأجيل، ولا يجوز أن نرتهن للموافقة الإسرائيلية بشأن القدس». وأردف: «نستطيع أن نفرض حقنا في الانتخابات، فلتكن معركة وطنية لإثبات الحق الوطني في القدس». وأكد: «نرفض فكرة التأجيل، والسؤال ماذا بعد التأجيل؟ من يضمن الساحة الفلسطينية، ومن يتحمل إحباط الشباب التواق للتغيير والانتخابات؟».

ولفت حميدان إلى أن سلطات الاحتلال تسعى إلى «إرباك العملية الانتخابية من خلال اعتقال المرشحين». وأشار إلى أن قائمته «تمضي قدماً في العمل والتحضير للانتخابات، على الرغم من كل المخاطر التي قد يتعرض لها مرشحوها». وطالب حميدان، المجتمع الدولي بأن يمارس دوره في «وقف الاعتقالات وحماية المرشحين». وقال: «لا يعقل أن تقدم إسرائيل نفسها واحة الديمقراطية وتمارس جرائمها بحق العملية الديمقراطية الفلسطينية، واعتقال البيئة التي تحتضن تلك الانتخابات».

وبحسب نادي الأسير الفلسطيني، اعتقل الجيش الإسرائيلي المرشحين عن قائمة «القدس موعدنا»، ناجح عاصي وحسن الورديان. ولفت حميدان، إلى أن «القائمة قررت المضي قدماً بالعملية الانتخابية باعتبارها حلقة من حلقات إنهاء الانقسام، وعقد المصالحة، وصولاً إلى انتخابات رئاسية ومجلس وطني». وأوضح أن القائمة تواصل الاستعداد والتحضير للدعاية الانتخابية التي تنطلق غداً الجمعة. وأفاد: «نأمل أن يكون المناخ ديمقراطياً، لكي نقدم برنامجاً انتخابياً قادراً على إقناع الناخب، ويقوم على أساس إنهاء الانقسام والتغيير والتوافق الوطني».

في الأثناء، جددت حركة «فتح» رفضها الحاسم لتوجهات إسرائيل لتعطيل الانتخابات الفلسطينية من خلال حظر إجرائها في القدس. وقال المتحدث باسم الحركة، جمال نزال، في بيان أمس الأربعاء إن «سياسة إسرائيل في تعطيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية بالقدس الشرقية، تهدف إلى ضرب العملية الديمقراطية، وتتنافى مع حقوقنا السياسية في عاصمتنا المحتلة». وأضاف: «ندعو دول العالم للتخلي عن صمتها ونطالب الدول والأحزاب التي تنادي بالديمقراطية بأن توقف إسرائيل عن تدميرها في وطننا الذي اخترنا له أن يبنى على أساس تعزيز الديمقراطية وكمدخل للحكم الرشيد وبناء المؤسسات وسلطة القانون».

> مذكرة قانونية: تأجيل الانتخابات يرتقي لجريمة دستورية
>
> «حماس» ترفض التأجيل: لا يجوز أن تكون القدس ذريعة

متابعة

الاعتداءات الإسرائيلية تتوسع في الضفة والقدس

واصل جنود الاحتلال والمستوطنون اعتداءاتهم على الفلسطينيين أمس، والتي توسعت إلى أنحاء متفرقة من الضفة الغربية

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

تتوسع اعتداء المستوطنين في القدس المحتلة، بعد أيام من المواجهات في ساحة باب العامود وقرب المسجد الأقصى، إذ شملت أمس، الأربعاء، اقتحامات وإحراق مركبات فلسطينية شمال غرب القدس، فيما أصيب واعتقل عدد من الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس، كما نفذ مستوطنون اقتحامات للمسجد الأقصى.

وفي جديد الاعتداءات، ذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن مستوطنين اقتحموا، أمس، قرية بيت إكسا، شمال غرب القدس، وسط الضفة الغربية، وأحرقوا ثلاث مركبات لفلسطينيين كانت متوقفة أمام منازل أصحابها في القرية، وخطوا شعارات عنصرية على جدران المنازل. وفي حي الشيخ جراح في مدينة القدس، تصدّى شبان فلسطينيون، أمس، لمجموعة من المستوطنين حاولت اقتحام الحي والاعتداء على منازل وممتلكات المواطنين هناك.

من جهة أخرى، اقتحم عشرات المستوطنين أمس، باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الخاصة، التي أخلت ساحة مجاورة لمصلى باب الرحمة من عدد من المرابطين والمرابطات. وكانت العديد من الأحياء والضواحي في مدينة القدس قد شهدت، ليلة الثلاثاء وحتى فجر أمس الأربعاء، مواجهات مع قوات الاحتلال أوقعت خمس عشرة إصابة بالرصاص المطاطي إضافة إلى اختناقات بالغاز المسيل للدموع، الذي أطلقته قوات الاحتلال على الشبان الغاضبين في بلدات الرام، العيسوية، سلوان، الطور، ومخيم شعفاط في القدس، فيما قمعت تلك القوات جموعاً كبيرة من الشبان في ساحة الشهداء في باب العامود بمدينة القدس واعتقلت عدداً منهم، من بينهم المسعف لؤي جعافرة، الذي تعرض للضرب العنيف من تلك القوات، بالإضافة إلى أمين سر حركة «فتح» في حي واد الجوز عرين الزعانين.

وكانت جموع كبيرة من المقدسيين قد نظّمت، طيلة ليلة الثلاثاء، فعاليات فنية عديدة في باب العامود، رفع خلالها المحتفلون أعلاماً فلسطينية ما لبثت قوات الاحتلال أن صادرتها، وسط هتافات التكبير وافتداء الأقصى. في شأن آخر، أخطرت طواقم بلدية الاحتلال في القدس، الثلاثاء، بهدم منشآت ومنازل سكنية في بلدة العيسوية في مدينة القدس المحتلة، وقامت تلك الطواقم بتصوير تلك المنشآت. وفي سياق متصل بأوضاع القدس، أكد العاهل الأردني عبد الله الثاني دعمه لصمود المقدسيين، مشدداً على أن بلاده لا تقبل «أي مساومة على القدس والمقدسات»، خلال لقائه بممثلين عن مجلسي أوقاف وكنائس القدس، في عمّان، وفق بيان للديوان الملكي مساء الثلاثاء.

في هذه الأثناء، كشفت صحيفة «هآرتس»، أمس، أن الشرطة الإسرائيلية استخدمت، نهاية الأسبوع الماضي، طائرات مسيّرة لإلقاء قنابل غاز مسيل للدموع لتفريق تظاهرات فلسطينية في الضفة الغربية والقدس. وبحسب الصحيفة، تم استخدام هذا النوع من الطائرات خلال مواجهات وقعت في محيط قبة راحيل في بيت لحم وخلال تظاهرات قرب حاجز قلنديا، شمال القدس. واستخدم الاحتلال هذا النوع من الطائرات قبل 3 سنوات خلال مواجهات عند حدود قطاع غزة. ولم تقتصر اعتداءات الاحتلال على القدس، إذ أصيب عدد من الفلسطينيين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقه جنود الاحتلال خلال مواجهات اندلعت مع عشرات الشبان على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية، كما جرى اعتقال أحد الشبان. كما أصيب عدد من الفلسطينيين بحالات اختناق بالغاز السام والمدمع، خلال مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال، مساء الثلاثاء، على المدخل الشمالي لمدينة البيرة الملاصقة لمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، وجرى علاجهم ميدانياً.

> اقتحم عشرات المستوطنين باحات المسجد الأقصى

اعتدى جنود الاحتلال على الفلسطينيين في ساحة باب العامود (مصطفى الخروف/الأناضول)

في سياق آخر، ذكر رئيس بلدية سبسطية، شمال نابلس، شمال الضفة الغربية، محمد عازم، لـ«العربي الجديد»، أن «جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحم البلدة، صباح أمس، وفرض طوقاً مشدداً على المنطقة الأثرية فيها، وتلا ذلك فوراً، اقتحام مركبات وحافلات صغيرة أقلت عشرات المستوطنين، الذين اقتحموا المنطقة الأثرية». ولفت عازم إلى أن هذا الاقتحام يأتي ضمن خطة الاحتلال لتهويد بلدة سبسطية والمنطقة الأثرية بشكل خاص، حيث يتم وضع إشارات باللغة العبرية، وتغطية تلك المكتوبة باللغة العربية أو حتى الإنكليزية.

في شأن آخر، اعتقلت قوات الاحتلال، أمس، شاباً فلسطينياً من مدينة الخليل، جنوب الضفة، بينما اعتقلت، فجر أمس، الأسيرين المحررين أحمد صلاح (أبو الهوى)، وخليل خالد صلاح، بعد دهم منزلي ذويهما في بلدة الخضر، جنوب بيت لحم. وفي الأغوار، طردت قوات الاحتلال عائلات فلسطينية من خربة ابزيق، شمال طوباس، بحجة التدريبات العسكرية، وفق مسؤول ملف الأغوار في محافظة طوباس معتز بشارات.

خاص

تواصل روسيا تجنيد سوريين بمن فيهم أبناء السويداء، محاولة هذه المرة الزج بهم في إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان إلى جانب أوكرانيا

روسيا تستأنف تجنيد سوريين

ناغورنو كاراباخ وأوكرانيا وجهتان جديدتان

عماد كركص

أفرزت الحرب السورية العديد من الأوجه السلبية التي طاولت المجتمع السوري، تحديداً شريحة الشباب في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، الذين أجبرهم الفقر وقلة فرص العمل على التوجه نحو العمل المسلح كمرتزقة. واستغلت أطراف الحرب السورية، خصوصاً الفاعلين الدوليين والإقليميين المتنفذين، حاجتهم لتزج بهم في صراعاتها الإقليمية والدولية البعيدة عن الأرض والجغرافيا السورية، لكن القريبة من حضورها مع القضية السورية، بسبب تشابك المصالح.

وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن روسيا عادت مجدداً لفتح باب التجنيد أمام الشبان السوريين في مناطق سيطرة النظام، لا سيما في محافظة السويداء جنوبي البلاد، بهدف إرسالهم إلى أرمينيا لمساندة الجيش الأرميني والقوات الروسية هناك. وتخشى روسيا تجدد المواجهات بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ، الذي شهد حرباً عنيفة في خريف العام الماضي، قبل توقف المعارك هناك، بموجب اتفاق سياسي وُصف بـ«الهشّ»، وبحسب المصادر، فإن الشباب تبلغوا بأن التطوع حالياً للتوجه إلى أرمينيا، وقد يتم لاحقاً إرسال البعض إلى أوكرانيا، لكن التسجيل يحصل من دون توقيع عقود مكتوبة.

وأفادت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، بأن تجنيد الشبان من قبل الروس يأتي تحت بند «التعاقد الخارجي» وبرواتب مغرية تصل إلى ثلاثة آلاف دولار لكل مقاتل شهرياً. وكشفت أن المحامي المعروف في السويداء، محمد باكير، هو الجهة المخولة من الروس للإشراف على تجنيد الشبان والتعاقد معهم بترغيبهم بالمال والمرتبات العالية. ونوهت إلى أن عدد المتقدمين من الشبان في السويداء للتعاقد بلغ 250 شاباً، تتراوح أعمارهم بين العشرين والخمسين عاماً.

وباكير معروف بتجنيده الشباب سابقاً بهدف إرسالهم إلى ليبيا للقتال إلى جانب المرتزقة الروس هناك، لمساندة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. ويتحدر باكير من مدينة شهبا، في ريف محافظة السويداء الشمالي، ومعروف عنه نسج علاقات مصلحية مع أفرع أمن النظام وضباط من الدول الداعمة له، تحديداً الروس والإيرانيين. ويرتبط بعلاقات قوية مع «حزب الله» والمليشيات التابعة لـ«الحرس الثوري» الإيراني، بالإضافة لعلاقاته مع جميع الأفرع الأمنية في السويداء وغيرها. ومع تعاظم الدور الروسي في البلاد قدّم باكير أوراق اعتماده للروس، متحوّلاً إلى ذراع لهم في السويداء.

وحول آلية التعاقد، ذكرت المصادر أن طالب التعاقد يصطحب معه صوراً شخصية وصورة عن الهوية بالإضافة إلى 25 ألف ليرة سورية (12 دولاراً) لقاء تكاليف إصدار هوية التعاقد والتقرير الطبي والموافقات الأمنية، وإرسالهم إلى القاعدة العسكرية الروسية في مطار حميميم في ريف اللاذقية. وأشارت إلى أن شروط العقد لجهة الراتب تبدأ من ألفي دولار وصولاً إلى ثلاثة آلاف دولار حسب الاختصاص والمهمة، ولمدة خمسة أشهر فقط.

وتحدث أحد المجندين المتحررين من شهبا وهو عدي. ع، لـ«العربي الجديد»، فكشف أنه سجل اسمه ودفع مالاً عليه غير أسف على شيء، علماً أنه استفسر قبل ذهابه عن كل ما يتعلق بأرمينيا، وعلم أن المنطقة متوترة وتخضع لحسابات دولية معقدة قد تؤدي للانفجار مجدداً. واعتبر أن «كل ذلك أمر عادي طالما أن الموت واحد»، مضيفاً أن «العائد المادي مقارنة بليبيا هو كبير، وفي حال عودتنا سالمين، فإن هذا المبلغ قادر على أن يؤمن لي الاستقرار نوعاً ما على الصعيد المادي في الوطن، من دون التفكير بالهروب مجدداً من شبح الجوع والفقر الذي بات يعم البلاد». وأكد عدي أنه تلقى وعداً مع غيره من الشبان الذين تقدموا للتعاقد، بحصول كل مقاتل على 1200 دولار قبل الصعود إلى الطائرة من قاعدة حميميم العسكرية، لكنه لا يعلم ما إذا كانت وسائل التواصل متوافرة في أرمينيا بعكس ليبيا التي لا يسمح بها مطلقاً، ويضطر المقاتلون للتواصل السري مع عائلاتهم. لكن تجنيد الشباب لا يلقى قبولاً من الكثيرين. وفي هذا السياق، ذكر أحد المحامين في محافظة السويداء لـ«العربي الجديد»، أن مسألة التجنيد باتت تلقى تذمراً اجتماعياً، لكنه نوّه إلى أن الفقر دفع الناس لما لا يطيقونه وبات العوز مبرراً لهم. ورأى أن «روسيا تواصل زج السوريين بمناطق توتر دولية، رغم مطالبة الأمم المتحدة لها بوقف إرسال المقاتلين. وتعتمد موسكو أساساً على شركاتها الأمنية للتعاقد مع الشبان السوريين، وغالباً ما يكون التمويل من البلد الذي تتوتر فيه بفعل حصولها على استثمارات حكومية في النفط والغاز والمنشآت الحيوية». واعتبر أن «تجنيد الشبان وإرسالهم إلى أرمينيا هو مسعى جديد لروسيا من أجل وقف المصالح التركية التي تنمو في منطقة متنازع عليها، ينخرط فيها الأميركيون والإيرانيون بالإضافة إلى قوى الصراع الأساسية، أي أرمينيا وأذربيجان. ومن مصلحة روسيا ألا ترسل جيشها إلى هناك، خصوصاً بعد فرضها اتفاقاً لوقف النار في ناغورنو كاراباخ، وهي الطرف الأساسي بها». وأكد المحامي أن «مقتل أي مرتزق لا يُعترف به دولياً، ولا يحسب على أحد، حتى لو كان من الجنسية الروسية فهو يبقى مرتزقاً، ولا يسبب موته توتراً بين الدول المتصارعة طالما أنه لا يحمل جنسيتها».

وفيما يتعلق بحقوق المرتزقة بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، أشار المدير التنفيذي لـ«رابطة المحامين السوريين الأحرار» المعارضة، سامر ضيغي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «القاعدة 108 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني العرفي الدولي تنص على أنه في سياق نزاع مسلح دولي، لا يحق للمرتزقة، وفقاً لتعريف البروتوكول الإضافي الأول، التمتّع بوضع المقاتل أو أسير الحرب، ولا تجوز إدانتهم أو إصدار حكم عليهم بدون محاكمة سابقة. ولا يستحق المرتزقة الوضع الممنوح للمقاتل أو أسير الحرب (البروتوكول 1، المادة 47)، أو أيا من الفئات التي تستحق الحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف، ما لم يكونوا جرحى أو مرضى رغم ضرورة أن يستفيدوا دائما من المعاملة الإنسانية، وطبقاً لاتفاقيات جنيف، يتحملون المسؤولية الجنائية إذا ما ارتكبوا جرائم حرب أو انتهاكات صارخة أخرى للقانون الإنساني. ويتمتعون بجميع الضمانات الأساسية الممنوحة لكل الأفراد».

> التسجيل للتجنيد يحصل حالياً من دون توقيع عقود مكتوبة
>
> وعد كل شاب بالحصول على 1200 دولار قبل الصعود للطائرة

شرق غرب

النظام السوري يتهم «قسد» بالمماطلة

اتهم محافظ الحسكة، غسان خليل، أمس الأربعاء، «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بالمماطلة في تنفيذ بنود الاتفاق حول حي طي في مدينة القامشلي، بريف الحسكة، مؤكداً أن الاتفاق ما زال ساريا. في المقابل، طلب النظام السوري من مليشيا «الدفاع الوطني» التي انسحبت من الحي تسليم سلاحها، بطلب روسي.

(العربي الجديد)

قتيل و15 جريحا بتفجير جرابلس

ارتفعت حصيلة ضحايا التفجير الذي ضرب جرابلس، مساء أول من أمس الثلاثاء، إلى قتيل و15 جريحاً، حسبما ذكرت مصادر محلية، أمس الأربعاء. وأفادت بأن طفلاً قضى جراء انفجار سيارة مفخخة ودراجة نارية في المدينة الخاضعة لسيطرة «الجيش الوطني السوري» في ريف حلب الشمالي. وشهدت المدينة سابقاً انفجارات مشابهة أدت إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى جلهم من المدنيين، في حين تتهم المعارضة السورية «وحدات حماية الشعب» الكردية بالوقوف وراء تلك الهجمات.

(العربي الجديد)

فرنسا: قانون جديد «لمكافحة الإرهاب»

طُرح مشروع قانون جديد حول الاستخبارات ومكافحة الإرهاب، أمس الأربعاء، على مجلس الوزراء الفرنسي، بعدما عملت وزارة الداخلية منذ أشهر على صياغته، مؤكدة أنه لا يشكل «رداً» على الهجوم الذي وقع أخيراً قبالة مركز للشرطة في بلدة رامبوييه، في ضواحي باريس. ويهدف القانون المؤلف من 19 بنداً بشكل أساسي إلى تعزيز عدد من أحكام قانون الاستخبارات الصادر عام 2015، وقانون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب الصادر عام 2017.

(فرانس برس)

لم يجد وزير النقل المصري كامل الوزير، تبريراً لحوادث القطارات سوى بتحميل المسؤولية لمن سماهم موظفين متطرفين ومنتمين لـ«الإخوان»، لتنطلق حملة لإبعاد عاملين في السكك الحديدية، في عودة لأجواء الانتقام «المكارثي» من الإسلاميين

مصر
انتقام من عاملي السكك الحديدية

وزارة النقل تستخدم فزاعة «الإخوان» للتغطية على فشلها

الجديد ـ العربي الجديد

بدلاً من أن تدفع حوادث القطارات الأخيرة التي شهدتها مصر، إلى مراجعة الاستراتيجية الحكومية في مجال النقل والسكك الحديدية التي يشرف عليها رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي شخصياً ويديرها وزير النقل كامل الوزير، بترشيد الإنفاق على المشاريع الجديدة التي لا يشعر المواطنون بها، وتوجيه مليارات الجنيهات التي تدفع بالفعل إلى تطوير شبكة المواصلات الأكثر فاعلية في مصر فنياً وبشرياً، حوّل الوزير اتجاه الحديث خلال الخطاب الذي أدلى به الإثنين الماضي في مجلس النواب، معلقاً فشله المتكرر على من سماهم الموظفين المتطرفين والمنتمين لجماعة «الإخوان»، والصبية الذين يقذفون القطارات بالحجارة. وبشكل ذلك تنصّلاً واضحاً من المسؤولية السياسية وتجاهلاً غير مسبوق لما يحفل به هذا القطاع من كوارث إدارية وفنية.

ويبدو أن الوزير الذي يوفره له السيسي حماية استثنائية من المحاسبة، باعتباره رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة سابقاً، قد حقق بالفعل ما كان يستهدفه السيسي من تعيينه وزيراً للنقل، فما طرأ بالفعل على اتجاه مناقش للتحقيقات المبدئية في حادث قطار بنها الذي وقع الأسبوع الماضي، والتي أثبتت وجود مخالفات فنية ومسلكية لعدد من عاملي ومسؤولي السكة الحديد، مثل تزوير أوراق الحضور والانصراف والتواجد في أماكن المراقبة والتسيير وعدم الإخطار بضرورة إبطاء السرعة في أماكن معينة.

ولم يعلّق الوزير إطلاقاً على سبب إنفاق مئات الملايين من الجنيهات، حسب قوله سابقاً، على نظام الربط الإلكتروني بين القطارات الذي تم استيراده من الخارج وتطبيقه في معظم محطات وقطارات الجمهورية منذ عام، ثم إصدار تعليمات بوقف استخدامه لعدم ملاءمته بعض القطارات وفشل السائقين في التعوّد عليه، الأمر الذي يفتح ملف إهدار المال العام في هذا القطاع الحيوي.

لكن اللافت أنه بعد ساعات معدودة من حديث الوزير، خرجت صفحات مختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي معروفة بتبعيتها لأجهزة رسمية في الدولة، بقوائم معدة سلفاً تضم أسماء أشخاص غير معروفين وعناوينهم وبيانات شخصية عنهم تزعم أنهم عاملون في السكة الحديدية ينتمون لجماعة «الإخوان»، في تحريض واضح ضد مجموعة من المواطنين من دون أدلة أو براهين مشروعة، في عودة لأجواء الانتقام «المكارثي» من الإسلاميين في أعقاب انقلاب الثالث من يوليو/تموز 2013.

وقالت مصادر مطلعة في وزارة النقل لـ«العربي الجديد» إن الوزير أصدر تعليمات بإبعاد أكثر من 35 عاملاً في السكك الحديدية عن مواقعهم ونقلهم إلى وظائف إدارية، أو وقفهم عن العمل، في ترجمة عملية سريعة لتصريحاته أمام البرلمان.

وأضافت المصادر أن تحديد العمال تم بناء على تقارير أعدها الأمن الوطني سابقاً وطلبها الوزير مجدداً منذ أيام. ورجحت أن تكون هذه الخطوة مقدمة لتطبيق خطة الحكومة للتنكيل بجماعة «الإخوان المسلمين» وامتداداتها في المجتمع المصري، على قطاع السكك الحديدية، كما حدث في قطاعات عدة، منها التعليم والبنوك وشركات البترول ودواوين الوزارات والهيئات العامة والجامعات منذ عام 2019، بإصدار قرارات بفصل أكثر من أربعة آلاف موظف (منهم ألف وخمسمائة من وزارة التربية والتعليم وحدها) من الوزارات الخدمية وكذلك في الجهات الحساسة في الدولة، ونقل العشرات الآخرين إلى وزارات وهيئات خدمية، بحجة انتمائهم أو انتماء أقاربهم من الدرجتين الثالثة والرابعة إلى جماعة «الإخوان»، واستحالة إسناد مهام عالية المستوى لهم بسبب «خطرهم أمنياً».

ووضع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة هذه الروزنامة عام 2019، وكشفت عنها «العربي الجديد» في حينه، بهدف خفض أعداد الموظفين الحكوميين إلى نحو 4 ملايين، وذلك بإجراء تحريات أمنية غير اعتيادية على الموظفين الحاليين، فضلاً عن آلاف الموظفين المحبوسين احتياطياً، والذين سافروا في إعارات أو انتدابات خارج مصر بعد انقلاب 2013 والإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، للعمل في دول عربية أو خليجية، بهدف إجبارهم على تقديم استقالاتهم وإخلاء عدد كبير من الدرجات المالية والوظيفية في مختلف الجهات الحكومية.

> حفل عهد كامل الوزير بالحوادث دون أن يعترف بمسؤوليته
>
> أصدر الوزير تعليمات بإبعاد 35 عاملاً في السكك الحديدية

ويرسل جهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية بشكل دوري إلى النيابتين العامة والعسكرية قوائم كاملة بجميع الموظفين الحكوميين المحبوسين احتياطياً والمدانين في قضايا عنف أو تظاهر أو الانضمام لجماعة «الإخوان» أو جماعات أخرى، وتم توزيعها بصورة مفهرسة ومقسمة جغرافياً على فروع النيابة الإدارية في المحافظات المختلفة، لتفتح الأخيرة (وهي الهيئة القضائية المنوط بها دستورياً التحقيق مع الموظفين) تحقيقات صورية في مدى انتظام عمل هؤلاء الموظفين المحبوسين، ومدى حاجة أعمالهم إليهم. وفي مرحلة لاحقة، أجريت تحريات أمنية تمتد لدرجة القرابة الرابعة لاستبعاد الموظفين الأقارب للمتهمين أو المحكومين في قضايا «الإخوان».

ولا يقتصر الأمر على الموظفين المقيمين في مصر؛ فبحسب المصادر، أرسلت بعض الأجهزة الرقابية، كالجهاز المركزي للمحاسبات وجهاز التنظيم والإدارة، تعميمات بعودة العديد من موظفيها الحاصلين على إجازات من دون مرتب للعمل خارج مصر، وزعمت التحريات الأمنية انتماءهم لجماعة «الإخوان» أو معارضتهم للنظام الحالي، طالبة منهم ضرورة قطع إجازاتهم والعودة إلى مصر أو الاستقالة والاستمرار في الخارج، وهو ما حدث في ربيع 2019 في قطاعات التعليم والصحة والبترول.

ووفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة (2030) التي أعلنها السيسي العام الماضي، تعوّل الحكومة على اتّباع آلية التقاعد المبكر المذكورة في قانون الخدمة المدنية الجديد، مع حظر التعيينات الجديدة نهائياً، إلا في صورة تعاقدات مؤقتة كالتي ترغب وزارة التعليم في تطبيقها، أو عقود استشارية مؤقتة، أو في الجهات ذات الطابع الاستثنائي التابعة لرئاسة الجمهورية، للتخلص من 50 في المائة على الأقل من الرقم المراد تخفيضه، وهو مليونا موظف، حتى يصل الجهاز الحكومي لحوالي 3 ملايين و900 ألف موظف فقط بعد عامين. علماً أن العدد الحالي للموظفين هو 5 ملايين و800 ألف موظف تقريباً، منهم 5 ملايين في الجهاز الإداري الأساسي، و800 ألف يتبعون لقطاع الأعمال العام المكوّن من الشركات القابضة والتابعة التي تديرها الحكومة وتساهم فيها مع مستثمرين آخرين.

وأقر مجلس النواب المصري في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مشروع قانون لتنظيم فصل العاملين في الدولة بغير الطريق التأديبي، أي الفصل المباشر بقرار إداري من دون العرض على جهات التحقيق المختصة بالتعامل مع موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين، ومن دون أن يكون القرار صادراً من النيابة الإدارية، وحتى من دون عرض الأمر على المحاكم التأديبية. وسُوّق مشروع القانون في البرلمان ووسائل الإعلام على أنه تنظيم جديد يهدف في الأساس للتخلص من العاملين المنتمين لجماعات إرهابية، وعلى رأسها بالطبع جماعة «الإخوان».

لكن الواقع الذي تحمله وثائق تمرير هذا المشروع ينبئ بتغييرات أوسع على التنظيم الحكومي في مصر، ويعكس سعياً حثيثاً لإزالة ما يتبقى من عقبات تحول دون ووفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة البطش الكامل بـ«الإخوان» ومعارضي النظام وبصورة تترك آثاراً سلبية عميقة على النظام العام كما جرت العادة في عهد السيسي.

ويتضمّن المشروع تطبيق الفصل بغير تأديب على جميع العاملين في مختلف أجهزة الدولة من دون استثناء تقريباً، بأسطا سلطته على «وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية وأي من الجهات المخاطبة بأحكام قانون الخدمة المدنية والذين تنظّم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذلك من غير الفئات المقرر لها ضمانات دستورية في مواجهة العزل، وكذلك يطبق على الموظفين والعاملين بالهيئات العامة الخدمية والاقتصادية أو المؤسسات العامة أو أي من أشخاص القانون العام أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام». ويعني هذا بدء تطبيقه على ضباط الجيش والشرطة وموظفي شركات القطاع العام والشركات القابضة والتابعة والبنوك المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات، باستثناء القضاة فقط الذين يحظّر الدستور ـ حتى الآن ـ عزلهم بشكل مباشر من دون العرض على التفتيش ومحاكمتهم تأديبياً، علماً بأن الدرجة الدنيا حديثة العهد بالتعيين في القضاء يمكن تطبيق هذا القانون عليها، إذ لا تحظى بنفس الحماية المقررة للقضاة.

شهدت مصر أخيرا العديد من حوادث القطارات (خالد دسوقي/فرانس برس)

رصد

24 ألف مرشح في الانتخابات الجزائرية

الجزائر ـ عثمان لحياني

أغلق باب الترشح للانتخابات البرلمانية المبكرة في الجزائر والمقررة في 12 يونيو/ حزيران المقبل، ليل الثلاثاء، بإيداع أكثر من ألفي قائمة مرشحة لملفات مرشحيها لدى مندوبيات اللجنة المستقلة للانتخابات التي تشرف للمرة الأولى منذ دخول الجزائر عهد التعددية الحزبية عام 1989 على انتخابات نيابية. وكشفت البيانات التي صدرت عن اللجنة المستقلة للانتخابات أن ما يقارب الـ24 ألف مرشح، أودعوا ملفاتهم ضمن 2292 قائمة، تمثل أحزاباً سياسية أو مستقلين، في 58 ولاية في الداخل الجزائري، وأربع مناطق في الخارج، للتنافس على مقاعد البرلمان الـ407.

وأودعت الأحزاب 1179 قائمة، تمثل 19 حزباً فقط من مجموع 53 حزباً سياسياً كانت قد أعلنت مشاركتها وسحبت استمارات الترشح، ولكن لم ينجح سوى 19 حزباً في جمع النصاب القانوني المطلوب من اكتتابات الناخبين المقدرة بـ25 ألف توقيع في 23 ولاية على الأقل. وتواجه قوائم الأحزاب منافسة شديدة من قبل قوائم المستقلين، إذ بلغ مجموع القوائم المستقلة 1113 قائمة، بعضها تتبع ثلاثة ائتلافات مدنية تُعتبر مدعومة من قبل السلطة، وهي «الحصن المتين» و«نداء الوطن» و«المسار الجديد». وفي العاصمة الجزائرية وحدها، سجل حضور عشر قوائم مستقلة مقابل قوائم 15 حزباً، فيما سُجل أكبر عدد للقوائم المستقلة في ولاية عين الدفلى غربي البلاد، حيث استقبلت لجنة الانتخابات 48 قائمة مستقلة في مقابل قوائم 13 حزباً فقط.

لكن حضور القوائم المستقلة بدا ضعيفاً في الخارج، حيث يتنافس المرشحون على ثمانية مقاعد تمثل الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، بمعدل مقعدين عن كل منطقة من المناطق الأربع التي قسم إليها العالم من قبل قانون الدوائر الانتخابية، وتحوز فرنسا وحدها على أربعة مقاعد بسبب العدد الكبير للجالية الجزائرية هناك والتي تتجاوز 6 ملايين جزائري. وترشحت في المنطقة الأولى ومقرها باريس 24 حزباً، دون أي وجود لمستقلين، فيما ترشح في المنطقة الثانية ومقرها مارسيليا 19 حزباً وقائمتين، وتضم المنطقة الثالثة ومقرها تونس كل من أفريقيا وآسيا، حيث تتنافس هناك سبعة أحزاب، فيما تتنافس 11 حزباً وقائمتان مستقلتان في المنطقة الرابعة ومقرها واشنطن وتضم كامل أوروبا (ما عدا فرنسا) والأميركيتين. وتبدأ الحملة الانتخابية في 17 مايو المقبل وتستمر 21 يوماً، حتى 9 يونيو، ويبدأ بعدها الصمت الانتخابي ثم الاقتراع المبكر للجالية في الخارج والبدو الرحل في الصحراء، وذلك ثلاثة أيام قبل موعد الاقتراع العام.

تجارب الانتخابات في 12 يونيو المقبل (رياض كرامدي/ فرانس برس)

متابعة

تحقيق بشأن تمويل تجديد شقته
ضغوط متزايدة على جونسون

فتحت مفوضية الانتخابات البريطانية تحقيقاً رسمياً بشأن تمويل تجديد مقر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في داونينغ ستريت من تبرعات خاصة لحزب المحافظين، قائلة إنه توجد دواع للاشتباه في أنه ارتكب مخالفة، بينما نفى رئيس الوزراء ذلك. وقبل أيام من الانتخابات المحلية في إنكلترا المقررة في 6 مايو/ أيار المقبل، بالإضافة إلى انتخابات المجالس المحلية في ويلز واسكتلندا، يواجه جونسون فيضاً من المزاعم والضغوط بشأن العديد من القضايا، ولا سيما بشأن تعامله المرتبك في بادئ الأمر مع أزمة كورونا، وانتقال الخلاف بينه وبين مستشاره السابق دومينيك كامينغز إلى حرب تسريبات وكشف للفضائح.

وقالت مفوضية الانتخابات بشأن تجديد شقة جونسون، أمس: «لدينا قناعة الآن بأن هناك دواعي منطقية للاشتباه في أن مخالفة أو مخالفات ربما تكون قد حدثت. لذلك سنواصل هذا العمل كتحقيق رسمي لتحديد ما إذا كان هذا ما حدث». وأضافت أنها تجري اتصالات مع حزب المحافظين منذ مارس/ آذار الماضي. وسيحدد التحقيق ما إذا كانت أي معاملات لها صلة بأعمال التجديد في الشقة الكائنة في 11 داونينغ ستريت، تندرج تحت إشراف المفوضية، وما إذا كان قد تم الإبلاغ عن هذا التمويل كما يقتضي الأمر.

من جهته، نفى جونسون، أمس، ارتكاب أي مخالفة للقواعد في أعمال تجديد شقته. وقال أمام النواب «أنا تكفلت بالنفقات، ويمكنني أن أقول لكم إنني التزمت تماماً بمدونة السلوك والقواعد الوزارية».

والشهر الماضي، قالت المتحدثة باسم جونسون، رداً على سؤال بشأن تجديد شقته السكنية، إن كل التبرعات والهدايا والمزايا أعلنت كما ينبغي، ولم تستخدم أي أموال من حزب المحافظين في تجديد الشقة. وبخصوص لجوئسون كل عام مبلغ قدره 30 ألف جنيه إسترليني (42 ألف دولار) سنوياً من أموال دافعي الضرائب لصيانة وتجهيز مقر إقامته الرسمي، لكن أي مبلغ يزيد على ذلك يتعين أن يتحمله رئيس الوزراء. وقال وزراء إن جونسون دفع تكاليف التجديد من أمواله الخاصة، لكن لم يتضح متى دفعها وما إذا كانت تكاليف التجديد التي يتردد أنها بلغت 280 ألف دولار جاءت في بادئ الأمر من قرض. وحسب قواعد التمويل السياسي، كان يتعين على جونسون الإبلاغ عن ذلك. وطلب حزب العمال المعارض تفسيراً.

(رويترز، فرانس برس)

تقرير

أيرلندا الشمالية: فوستر تواجه تمرداً

تسعى رئيسة وزراء أيرلندا الشمالية، أرلين فوستر، جاهدة للاحتفاظ بمنصبها، بينما يحاول أعضاء حزبها، «الاتحادي الديمقراطي»، الإطاحة بها، بسبب تعاملها مع تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وقضايا أخرى.

وتلقّى نواب الحزب «الاتحادي الديمقراطي» في برلمان أيرلندا الشمالية، أول من أمس الثلاثاء، طلبات للتوقيع على خطاب بحجب الثقة عن زعيمة الحزب أرلين فوستر. ولم يتضح بعد عدد الأعضاء الذين وقّعوا على الخطاب، وأعلن الحزب أنه لن يعلّق على الأمور الداخلية لـ«الاتحادي الديمقراطي».

وتعد الخطوة ضد فوستر، التي تقود الحزب منذ عام 2015، أحدث مؤشر على الكيفية التي تسبب فيها انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي نهاية عام 2020، في زعزعة التوازن السياسي في أيرلندا الشمالية. وفرضت قواعد التجارة بعد «بريكست»، عمليات فحص جمركية وحدودية على بعض البضائع التي تنقل بين أيرلندا الشمالية وبقية المملكة المتحدة. ووضع نظام لتجنب عمليات تفتيش بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي. وأثار النظام الجديد غضب أعضاء النقابات البريطانية في أيرلندا الشمالية، الذين قالوا إن عمليات التفتيش الجديدة تضعف العلاقات مع بقية المملكة المتحدة.

(أسوشييتد برس)

يحاول أعضاء «الحزب الاتحادي الديمقراطي» إطاحة فوستر (تشارلز ماكويلان/Getty)

الحدث

قتلى بتفجير في مقديشو
الرئيس يتراجع عن تمديد ولايته

مقديشو ـ العربي الجديد

تراجع الرئيس الصومالي عبد الله فرماجو عن محاولته تمديد ولايته الرئاسية عامين إضافيين، بحسب ما أعلن أمس الأربعاء. وفي بيان بثه التلفزيون في الساعات الأولى من صباح أمس، أشاد الرئيس بجهود رئيس الوزراء محمد حسين روبلي، وغيره من القادة السياسيين. ورحّب بالبيانات التي أصدروها للدعوة لإجراء الانتخابات من دون أيّ تأخير. كذلك دعا لإجراء مناقشات عاجلة مع الموقّعين على اتفاق 17 سبتمبر/ أيلول الماضي بشأن إجراء الانتخابات. ولم يصدر ردّ بعد عن المعارضة التي دعت بتهديد دول عدة، ومنها الولايات المتحدة، بتقييم ومراجعة علاقاتها مع الصومال منذ قرار تمديد فترة البرلمان والرئاسة الصومالية في 12 إبريل/ نيسان الحالي.

وفي ظل التوتر الأمني، قُتل 10 أشخاص على الأقل، بينهم جنود، فيما أصيب 7 آخرون بجروح إثر انفجار سيارة مفخخة عند بوابة مقر مصلحة السجون في حي هدن، جنوبي العاصمة أمس. وقال شهود عيان إن انتحارياً يقود سيارة مفخخة ضرب الحاجز الأمامي لمقر مصلحة السجون الذي كانت تجرى فيه أعمال تدريبات عسكرية لفرق من القوات الصومالية. ولم تتبنّ أيّ جهة بعد مسؤوليتها عن هذا الهجوم، لكن أصابع الاتهام تشير إلى «حركة الشباب».

بالتحلي بالمسؤولية وعدم التصعيد.

وفي سياق متصل، دعا رئيسا إقليم هرشبيلي، علي جودلاوي، ورئيس إقليم جوبالاند، أحمد عبدي كارية، في بيان مشترك، إلى إجراء الانتخابات، ووقف التحركات العسكرية التي تحولت إلى أعمال عنف في العاصمة.

وللتحولات الصومالية أسباب عدة، بدءاً من إعلان وزير المالية، عبد الرحمن دعالي بيلي، السبت الماضي، أنّ «المجتمع الدولي أوقف دعمه المالي للحكومة الصومالية منذ أغسطس/ آب الماضي، ولا تتوافر لدى خزينة الدولة ما يمكن صرفه كرواتب للموظفين الرسميين في المؤسسات الحكومية»، مروراً بتهديد دول عدة، ومنها الولايات المتحدة، بتقييم ومراجعة علاقاتها مع الصومال منذ قرار تمديد فترة البرلمان والرئاسة الصومالية في 12 إبريل/ نيسان الحالي.

وفي ظل التوتر الأمني، قُتل 10 أشخاص على الأقل، بينهم جنود، فيما أصيب 7 آخرون بجروح إثر انفجار سيارة مفخخة عند بوابة مقر مصلحة السجون في حي هدن، جنوبي العاصمة أمس. وقال شهود عيان إن انتحارياً يقود سيارة مفخخة ضرب الحاجز الأمامي لمقر مصلحة السجون الذي كانت تجرى فيه أعمال تدريبات عسكرية لفرق من القوات الصومالية. ولم تتبنّ أيّ جهة بعد مسؤوليتها عن هذا الهجوم، لكن أصابع الاتهام تشير إلى «حركة الشباب».

(أسوشييتد برس)

خاص

الاتصالات متعثرة بشأن سد النهضة
القاهرة تطلب وساطة أممية

تحاول مصر تحريكَ مفاوضات ملف سد النهضة، مع الكشف عن طلبها وساطة مجلس الأمن، لمواكبة الاتصالات والوساطات

القاهرة ـ العربي الجديد

في مؤشر جديد على تعامل مصر مع قضية الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي، المرتقب في يوليو/ تموز المقبل، كأمر واقع مع استبعاد اللجوء إلى الحل العسكري، حصلت «العربي الجديد» على وثيقة توضح أن مصر طلبت إدراج خطابها الأخير، الذي وجّهته إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وأمينها العام أنطونيو غوتيريس، في جدول أعمال الجمعية العامة بدورتها الحالية الـ75، تحت الفقرة «ب» من البند 34، الخاص بتعزيز دور الجمعية العامة في منع نشوب النزاعات المسلحة.

وتنص هذه الفقرة على «تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها»، مما يشير للمرة الأولى رسمياً إلى رغبة الدولة المصرية في أن يكون للأمم المتحدة دور في الوساطة الدولية بشأن سد النهضة. ويمثل هذا الوضع المستجدّ مساراً جديداً لمساعي حل الأزمة سريعاً قبل الملء الثاني أو بالتزامن معه. يأتي هذا الأمر في خضمّ جمود المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي، وكثافة الاتصالات الجارية بشأن وساطات أخرى دولية وإقليمية أبرزها المبادرة المطروحة من الإمارات.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة على مجريات الملف إن الطلب المصري يقتضي تفعيل البند 34 من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة على القضية بتشكيل لجنة لدراستها من كل جوانبها الفنية والدبلوماسية، والمضي قدماً بنظر مدى ملاءمة إحالة المسألة إلى مجلس الأمن أو إصدار توصية أو قرار بشأنها كعمل من الأعمال الوساطة لفض النزاعات، حسب الخطورة والأضرار التي ستترتب على دولتي المصب مصر والسودان.

وأضافت المصادر أن السير في خطوط متوازية لإنجاح مساعي التوصل إلى اتفاق أو الحصول على ضمانات قبل أو أثناء الملء الثاني، أصبح ضرورياً بسبب عدم الحصول على ضمانات حقيقية من القوى الكبرى بعدم الإضرار على المدى الطويل. كما أن إثيوبيا تواصل تلاعبها بمختلف المبادرات والوساطات المطروحة لإهدار الوقت ووضع دولتي المصب أمام الأمر الواقع، وكذلك بسبب احتمال إتمام الملء الثاني فعلياً قبل نهاية يوليو المقبل.

وارتباطاً بهذه النقطة، ذكر مصدر فني في وزارة الري المصرية أن المؤشرات الحالية للتنبؤ بفيضان النيل أوضحت بدء هطول الأمطار الغزيرة بالفعل في بعض مناطق هضبة الحبشة منذ ستة أيام، وورود احتمالات لزيادة الأمطار خلال الفترة المقبلة، بما قد يؤدي إلى تغييرات مفاجئة على جدول التصرفات الإثيوبية هذا العام ومحاولة الملء الثاني سريعاً. وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد» أن وزارة الري الإثيوبية تحاول حالياً جاهدة، بمساعدة الشركة الإيطالية المختصة في أعمال التخطيط والإنشاءات، إتمام عملية صب المنطقة المطلوب تأمينها في القطاع الأوسط من السد، لاحتواء كامل كمية المياه المستهدف حجزها في الفيضان العتيد. وكان من المتوقع أن يتم إنهاء هذه العملية الشهر المقبل، غير أنه أصبح من الضروري إتمامها سريعاً.

وأضاف المصدر أنه بالتزامن مع هذه العملية، سيتوجب على الإثيوبيين ترك الفتحات السفلية والوسطى في السد مفتوحة يومياً لتصريف المياه، مما ستترتب عليه زيادة الضخ في وادي النيل وتحسن المعدلات خلال فترة تراوح بين أسبوع وثلاثة أسابيع، من سد الروصيرص إلى السد العالي. ومن المفترض أن يكون الأمر بمثابة «طوق نجاة» لمنع أي توترات في إدارة المياه بمصر أو أضرار أو انخفاض في منسوب النيل، خلال فترة الملء الثاني.

وأوضح أن وزارة الري تعمل على المستوى المحلي باعتبار الملء الثاني أمراً واقعاً، وتدير الإجراءات الحالية للري والتصرفات وإعادة الاستخدام عملاً بجدول التصرفات المتوقع من إثيوبيا، غير أن هذا الأمر، وإن كان يصلح هذه المرة، لن يكون مجدياً على المدى الطويل، خصوصاً في السنوات التي قد يتراجع فيها منسوب الفيضان.

> مؤشرات التنبؤ بفيضان النيل أوضحت بدء هطول الأمطار
>
> الطلب المصري يقتضي تفعيل البند 34 بجدول أعمال الأمم المتحدة

وكان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي قد شدّد في حديث له مطلع الأسبوع الحالي على ضرورة تكاتف المصريين مع الحكومة، لتنفيذ مشاريع تحسين إدارة المياه، مثل إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي، نظراً لأن مصر، بسد النهضة أو من دونه، تعاني فقراً مائياً كبيراً. وسبق أن أفادت مصادر لـ«العربي الجديد» سابقاً بأن من المشاريع المعروضة إنشاء منظومة مصرية لتحسين جودة المياه، التي ستتأثر سلباً نتيجة تخزينها لفترات طويلة واستخدامها في إثيوبيا والسودان بعد إتمام إنشاء السد وتشغيله. مع العلم أن مصر تستفيد من سد أسوان الذي أنشأته في مطلع القرن العشرين، لكنه لن يكون كافياً بعد تشغيل سد النهضة، خصوصاً مع تنفيذ السودان مخططه لرفع كفاءة سدوده، ودراسة مقترحات بتوسيع مفيض توشكى خلال فترة الرخاء وزيادة الفيضان المتوقع استمرارها لسبع سنوات تقريباً بدأت في العام الحالي. كذلك طرحت مصر أيضاً أفكاراً تهدف لزيادة القدرة التخزينية للسدود الإقليمية الصغيرة بالمحافظات الرئيسية. وأكدت تقارير فنية عدة خروج آلاف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، بدءاً من عام 2022.

ستتأثر آلاف الأفدنة الزراعية سلبا في المدى الثاني (Getty)

شرق غرب

مصر الأولى في صفقات الأسلحة الإيطالية

أفادت وكالة «أكي» الإيطالية، أمس الأربعاء، بأنّ «مصر احتلت مكانة متقدمة، للسنة الثانية على التوالي، بوصفها المستورد الرئيسي لأنظمة الأسلحة التي تصدّرها شركات التصنيع العسكري الإيطالية»، مستندة إلى تقرير سنوي حكومي. ونقلت الوكالة عن «شبكة السلام ونزع السلاح الإيطالية» قولها إنّ شؤون التسليح مع الحكومة المصرية «ما زالت مزدهرة رغم انتهاكات حقوق الإنسان». لافتة إلى أنّ مصر «هي الدولة المتلقية لأكبر عدد من التراخيص الجديدة لتصدير المعدات العسكرية» في 2020.

(العربي الجديد)

شكري قلق من تصاعد العنف في القدس

أكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري (الصورة)، أمس الأربعاء، دعم بلاده الجهود الأممية الهادفة إلى إحياء عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار حلّ الدولتين. ونقل المُتحدث باسم الوزارة، أحمد حافظ، عن شكري، إبداءه القلق خلال استقباله المبعوث الأممي الخاص لعملية السلام، تور وينسلاند، إزاء تصاعد وتيرة الاعتداءات في القدس المحتلة، منوهاً إلى المساعي التي تبذلها القاهرة في هذا الإطار.

(العربي الجديد)

أزمة ميانمار تراوح مكانها

وضعت كلّ من السلطة العسكرية في ميانمار، وحكومة الوحدة المعلنة من جانب المعارضة، عراقيل، أمام مبادرة دول «آسيان» لإنهاء الأزمة في هذا البلد، في وقت هاجم فيه متمردون من أقلية كارين العرقية موقعاً لجيش ميانمار قرب الحدود مع تايلاند. وقال المجلس العسكري إنّه سيدرس بإيجابية اقتراحات «آسيان» فقط عندما يعود الاستقرار للبلاد، فيما أبلغت حكومة المعارضة رفضها المشاركة في أي مفاوضات حتى الإفراج عن السجناء.

(رويترز)

ميركل ترغب في توسيع الحوار «الحقوقي» مع الصين

أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل (الصورة)، أمس الأربعاء، عن رغبتها في استئناف حوار بشأن حقوق الإنسان مع الصين في أقرب وقت. ورأت ميركل، خلال مشاورات حكومية مع بكين، أنّ هذه المشاورات «تقليد جيد، وغطت مجالات خلافية عدة»، معربة عن أملها في أن «تتمكن من استئناف حوار حقوق الإنسان مجدداً في أقرب وقت ممكن».

(رويترز)

الاستخبارات الألمانية تراقب جماعة «كويردنكر»

أعلنت وزارة الداخلية الألمانية، أمس الأربعاء، أنّ وكالة الاستخبارات تراقب عدداً من أتباع جماعة «كويردنكر» التي هاجمت إجراءات الإغلاق في البلاد لمواجهة كورونا، والتي أصبح قادتها أكثر تطرفاً مع تفشّي الوباء. ونظمت الجماعة احتجاجات، شملت المانيا ويعارضون اللقاح ونازيين جدداً ومتطرفين بمينيين. وأشارت الوزارة إلى أنّ الحركة استغلت التظاهرات المشروعة، لافتة إلى أنّ أحد أهدافها هو إثارة المواجهات مع السلطات.

(أسوشييتد برس)

رؤية أميركية جديدة للعراق؟

زيارة للكاظمي إلى واشنطن

يجري رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي زيارة جديدة إلى واشنطن في يوليو/ تموز المقبل، وسط توقعات بأن يتم خلالها الإعلان عن رؤية أو سياسة أميركية جديدة تجاه العراق

بغداد ـ **عادل النواب**

يعتزم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إجراء زيارة جديدة إلى واشنطن مطلع يوليو/ تموز المقبل، بحسب ما أكده لـ«العربي الجديد» مسؤول حكومي وعضو في البرلمان، قالا إنّ الزيارة ستناقش عدداً من الملفات المهمة والحساسة، وقد تشهد عقد الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.

وسبق للكاظمي زيارة واشنطن على رأس وفد وزاري رفيع، منتصف أغسطس/ آب من العام الماضي، أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين في الإدارة الأميركية وعلى رأسهم الرئيس السابق دونالد ترامب. كما تم إجراء جولة الحوار الاستراتيجي الثانية بين البلدين، والتي أفضت إلى تفاهمات بشأن مواصلة الدعم العسكري والصحي والاقتصادي للعراق.

وقال مسؤول في مكتب الكاظمي إنّ زيارة الأخير إلى واشنطن «على رأس وفد وزاري كبير ستجرى مطلع يوليو المقبل في حال لم يحدث ما يغيّر ذلك». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد» أنه «من المقرر أن تشهد الزيارة إطلاق الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، وقد تكون هذه الجولة الأخيرة، ليصار إلى الإعلان عن تفاهمات نهائية ترسم ملامح وطبيعة العلاقة بين البلدين، وخصوصاً في ما يتعلق بالجانب الأمني، على أن تكون هذه التفاهمات تحت سقف اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الموقعة عام 2008، حتى لا تحتاج مثل هذه التفاهمات إلى تدخل من البرلمان بالرفض أو القبول».

وتابع المسؤول نفسه أنه «من المبكر التحدث بتفاصيل الزيارة، وما ستشمل، كونها ما زالت في طور الإعداد بين الجانبين، لكن بالمجمل المتوقع منها هو إعلان أميركي يتضمن رؤية أو سياسية جديدة تتعلق بالعراق، وهذا الأمر لن يكون بمعزل عن الأزمة الأميركية مع إيران».

في المقابل، أكد النائب فاضل الفتلاوي، عن تحالف «الفتح» الذي يمثل الجناح السياسي لفصائل «الحشد الشعبي»، الزيارة المقررة للكاظمي إلى واشنطن في يوليو المقبل، وقال في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إنهم سيعملون في البرلمان على «ضم نواب من لجان مختصة ليكونوا ضمن الوفد العراقي المرافق للكاظمي، حتى نكون على اطلاع على ما سيجرى من حوارات ومفاوضات عراقية أميركية».

وأضاف الفتلاوي أنهم «مع إجراء حوارات مع الولايات المتحدة، إذا كان هذا الأمر في إطار حفظ سيادة العراق، والعمل على سحب القوات الأميركية، ونرفض بناء علاقات مع واشنطن على أساس جعل العراق في محور ضد محور آخر، فهذا الأمر لن نقبل به ويضر بالعراق كثيراً، وسنكون مراقبين لأي حوار عراقي أميركي، ولأي زيارة خارجية للكاظمي».

لكن الخبير في الشأن السياسي العراقي، أحمد النعيمي، اعتبر أنه «من المبكر الحديث عن أجندة الزيارة، لكنها بالتأكيد ستكون رهن التطورات الأخرى بالمنطقة وخاصة الإيرانية». وأضاف النعيمي في حديث لـ«العربي الجديد» أنّ «الإدارة الأميركية، وكذلك القوى السياسية داخل العراق، تدرك أنّ حكومة الكاظمي مؤقتة وستستمر في أقصى تقدير حتى نهاية العام الحالي، بحال أجريت الانتخابات في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، لذا قد يكون مهماً معرفة أن العراق معني بفهم الرؤية الأميركية لإدارة بايدن في ما يتعلّق بانسحاب القوات الأميركية أو بقائها، ومدى إمكانية التعامل معه بمعزل عن المعادلة الإيرانية والغرب عموماً».

واعتبر النعيمي أنّ تسريب موعد الزيارة في الوقت الحالي عبر مقربين من الكاظمي «قد يكون من ضمن أسلوب بات معروفاً من قبل الأخير، في التعامل مع القوى والفصائل المسلحة الحليفة لإيران، ولا سيما في ما يتعلق بملف الوجود الأميركي في العراق، وهو التسويف وتقديم الوعود والمناورة، بغية تجنب الإعلان عن موقف صريح، سواء ضد أو مع أي من الطرفين (المؤيدون والمعارضون لبقاء القوات الأميركية)، على اعتبار أنه القائد العام للقوات المسلحة».

ورأى أنّ «الملف الرئيس الذي يبقى متصدراً أي لقاء عراقي حكومي مع الأميركيين هو الملف الأمني، ومواجهة الجماعات المسلحة، التي باتت تطلق عليها حكومة الكاظمي وصف جماعات اللادولة، في إشارة للمليشيات الحليفة لإيران».

وعلى نحو مشابه للموقف الكردي، اعتبر القيادي في تحالف «القوى العراقية»، أبرز القوى العربية السنية في البرلمان، النائب عبد الخالق العزاوي، أن العراق «ما زال بحاجة إلى الدعم الأميركي في مختلف الأصعدة». وقال العزاوي في حديث مع «العربي الجديد»: «نرحب وندعم زيارة الكاظمي المرتقبة إلى الولايات المتحدة، والعراق يمرّ بأزمات كبيرة وعبورها يحتاج لدعم دولي، وواشنطن هي مفتاح الدعم للعراق الذي ستقدمه دول العالم».

وأضاف أنّ «الملف الأمني سيتصدّر الملفات التي سيناقشها الكاظمي في واشنطن، خصوصاً في ما يتعلق بقصف الجماعات المسلحة للأهداف والمصالح الأميركية في العراق، فهذا الأمر يشكّل تحدياً وتهديداً حقيقياً للدولة العراقية، والتصدي له يحتاج إلى دعم دولي، بالإضافة إلى إرادة سياسية عراقية حقيقة لإنهاء هذا الملف الخطير».

الملف الأمني سيتصدّر مناقشات الكاظمي في واشنطن (أمين سنسار/الأناضول)

تشهد الزيارة إطلاق الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي